

دور مراكز البحث والدراسات الاستشاري في صنع القرار السياسي (دولة الإمارات العربية المتحدة ... انماذجا) .

أ.م.د. سبا حسين مولى

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

أصبحت البحوث والدراسات في عالمنا المعاصر إحدى المجالات المهمة والأدوات الأساسية التي تساهم في تقديم المجتمع ورقبيه، كما تساهم في تعزيز عملية التنمية المتعددة وضمان الجودة واستمرارها . بعد أن كانت تلك البحوث والدراسات تتم من خلال جهود ذاتية واجتهادات خاصة ووفق أولويات الطلب منطقين من مساعي فردية في المرحلة الأولى ، ومن ثم تحولت بتعاقب الزمن في الكثير من المجتمعات نحو جهود جماعية ، تسعى لتحقيق أهداف محددة ودراسة قضايا تشغّل اهتمام المجتمع أو أصحاب القرار فيه . وقد توجت هذه الجهود الموحدة في إنشاء مراكز للبحوث ودوائر الدراسات المستقلة أو تلك التي تتبع مؤسسات أكبر مثل الوزارات أو المؤسسات الحكومية سوًا المشتركة أو الخاصة. وأصبحت هذه الجهات تقوم بدور فاعل ، متعدد الغايات في دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الحلول لها ، إلى جانب تقديم الخطط والبرامج لضمان الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع البشرية والطبيعية

وبالرغم من حداثة هذه المراكز من حيث نشأتها فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بروز العديد من مراكز البحث والدراسات خلال فترة قصيرة من الزمن . وتتنوع هذه المراكز في تخصصاتها وإداراتها خدمة للأهداف والمصالح الاستراتيجية العليا او المحلية في إطار الهياكل المكونة لمؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة ، بعد ان تعدد وتتنوع أنشطتها في المجالات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولرصد القدرات المحلية لمراكز البحث وإدارات الدراسات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة قسم البحث الى ثلاث محاور اهتم الاول بتوضيح مفهوم المراكز البحثية وماهية وظائفها وادوارها . والثاني يتناول صناعة القرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة. والثالث مراكز البحث وعملية صناعة القرار السياسي .

Summary

The role of research and consulting centers in political decision-making

(The United Arab Emirates ... as an example)

Assistant Professor Saba Hussein

Research and studies in our contemporary world have become one of the important fields and basic tools that contribute to the progress and advancement of society, as well as contribute to promoting the diverse development process and ensuring and maintaining quality. After that research and studies were conducted through special efforts and special efforts and according to the priorities of the request, starting from individual endeavors in the first stage Then, in many societies, the succession of time shifted towards collective efforts that seek to achieve specific goals and study issues of concern to society or decision-makers in it. These unified efforts culminated in the establishment of research centers and independent study departments or those that belong to larger institutions such as ministries or government institutions, whether joint or private. These bodies have become playing an active role, multi-purpose in studying economic and social problems and providing solutions to them, in addition to presenting plans and programs to ensure the optimal use of human and natural resources of society

To monitor the local capabilities of existing research centers and study departments in the United Arab Emirates, the research department has divided into three axes, the first concerned with clarifying the concept of research centers and what their functions and roles are. The second deals with political decision-making in the United Arab Emirates. The third is research centers and the political decision-making process

اولا اهمية البحث

يهم البحث ياعطاء نظرة تفاؤلية لأهمية البحث والدراسات في المراكز ، خاصة وقد أصبحت البحث والدراسات في عالمنا المعاصر إحدى المجالات المهمة والأدوات الأساسية التي تساهم في تقديم المجتمع ورقه، تساهم في تعزيز عملية التنمية المتعددة وضمان الجودة واستمرارها . بعد أن كانت تلك البحوث والدراسات تم من خلال جهود ذاتية واجتهادات خاصة ووفق أولويات الطلب منطلقيين من مساعي فردية في المرحلة الأولى ، ومن ثم تحولت بتعاقب الزمن في الكثير من المجتمعات نحو جهود جماعية ، تسعى لتحقيق أهداف محددة ودراسة قضايا تشغيل اهتمام المجتمع أو أصحاب القرار فيه . وقد توجت هذه الجهود الموحدة في إنشاء مراكز للبحوث ودوائر الدراسات المستقلة أو تلك التي تتبع مؤسسات أكبر مثل الوزارات أو المؤسسات الحكومية سوً المشتركة أو الخاصة . وأصبحت هذه الجهات تقوم بدور فاعل ، متعدد الفوائد في دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الحلول لها ، إلى جانب تقديم الخطط والبرامج لضمان الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع البشرية والطبيعية.

ثانيا : اشكالية البحث

توضح اشكالية البحث ، بأن دولة الامارات رغم حداثتها إلا أنها سعت إلى تأسيس العديد من مراكز البحث والدراسات خلال فترة قصيرة من الزمن . وتتنوع هذه المراكز في تخصصاتها وادارتها خدمة للأهداف والمصالح الاستراتيجية العليا او المحلية في إطار الهياكل المكونة لمؤسسات دولة الامارات العربية المتحدة ، بعد ان تعدد وتنوعت انشطتها في المجالات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ثالثا: منهجة البحث :

ركز البحث على المنهج التركيبي الذي يجمع بين المنهج التاريخي لغرض التعرف على مفهوم المراكز البحثية ، والمنهج التركيبي، الذي يجمع بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لمتابعة أهمية المراكز البحثية ودورها الاستشاري في خدمة المجتمع الاماراتي .

رابعا : هيكلية البحث

ولرصد القدرات المحلية لمراكز البحث وإدارات الدراسات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة قسم البحث إلى ثلاث محاور اهتم الاول بوضيح مفهوم المراكز البحثية ومهامها وظائفها وادوارها . والثانوي يتناول صناعة القرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة . والثالث مراكز البحث وعملية صناعة القرار السياسي في دولة الامارات العربية .

خامسا : هدف البحث

يهم البحث بتوضيح اليه عمل المراكز البحثية في دراسة المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تعاني منها المجتمع مع ايجاد حلول ومقترنات لمواجهة تلك المشاكل .

سادسا : الصعوبات التي واجهت البحث .

تكمّن الصعوبات التي واجهت الباحثة في :

- قلة المصادر لا سيما تلك المتعلقة بالمراكز البحثية في دولة الامارات .

- قلة الوثائق الرسمية غير المنشورة التي تتعلق بتاريخ دولة الامارات بشكل عام والمراكز البحثية بشكل خاص .

- صعوبة التواصل مع مؤسسات المراكز البحثية ومع صناع القرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة .

اولا : تعريف مراكز البحث واهميتها

تعرف المراكز البحثية على أنها مؤسسات تسعى إلى انتاج بحوث لتحليل قضايا عامة ، يقوم بعضها بدراسات للسياسات العامة . وتتبادر مصادر تمويل تلك المراكز بين الحكومات والمؤسسات الخاصة ورجال الاعمال ^١ .

كما يمكن تعريفها بأنها كيانات ذات توجه بحثي لا تهدف لتحقيق الربح و ليست لديها توجهات أو انتماءات سياسية أو حزبية وإن كان هذا لا ينفي كونها ذات خلفية ايدلوجية يتبع النظام السياسي القائم، هدفها الأول، ممارسة التأثير على الرأي العام والسياسات العامة وتقدم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص ^٢ .

¹ - د.محمد صالح العجيلي ، التعليم العالي في الوطن العربي : الواقع واستراتيجيات المستقبل ، الطبعة الأولى، الأردن: ٢٠١٣، ص ١٤٥ .

اما عن اهمية المراكز، فلها دور في تقليل الفجوة بين عالم الأفكار وعالم السياسة. وذلك من خلال الادوار التي تقوم بها، فهي تعمل على تنسيق الأفكار، بمعنى أنضاج الأفكار المتعلقة بالسياسة الخارجية أو الداخلية لدولة من خلال المراكز والمؤسسات البحثية ذات العلاقة ، ومن ثم يتم مراجعتها من قبل السلطة التنفيذية او التشريعية وتبني ما هو مجدى ضمن خطط الحكومة وبرامجها المستقبلية^٣ . كما للمراكز البحثية اثرا في تقييم الاجواء المناسبة للسياسات الجديدة ، بعد استقطاب نخبة من الكفاءات المتميزة في ادارة هذه المراكز من اجل خلق قناعات معينة لترسيخ تلك التوجهات المطلوبة بين افراد المجتمع ، وفي نهاية المطاف يتم الاستعانة بهذه الشخصيات والتوصي لتوسيع المسؤوليات المهمة في السلطات التشريعية والتنفيذية^٤ . كما تأخذ بعض المراكز البحثية على عاتقها دور الوساطة في حل الخلافات والنزاعات المحلية او الاقليمية والذي يمثل في العرف السياسي والدبلوماسي بالمسار الثاني ، فيما تمثل وزارة الخارجية وجهودها في ذلك المسار الدبلوماسي الأول للسلطة التنفيذية^٥ .

فالمراكز البحثية تعمل على تحليل واقع المشكلة او الازمة وفقاً لمعطيات ومقدمات معينة ، وتقدم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد بعيداً عن الارتعال أو النظرة الأحادية. وأصبحت المراكز البحثية ومؤسسات الرأي بعض النظر عن هيكليتها جزءاً دائماً من المشهد السياسي وجراً لا يتحرجاً من العملية السياسية في العديد من البلدان، حيث تقوم هذه المؤسسات، بخصوصها، بالعديد من الادوار منها على سبيل المثال تقسم البحوث والحلول المقترنة حول المشكلات والقضايا الهمامة سواء السياسية منها او الاقتصادية والمستقبلية. او تقييم المشاريع والبرامج الحكومية وفقاً لأحدث التقنيات والوسائل المتقدمة كل ذلك يساهم في كسب ود الرأي العام واستيعاب الأغلبية في المجتمع للمبادرات المطروحة . فضلاً على تسهيل إنشاء "هيئات للقضايا" (على نسق مؤتمر موسع او ورش مشتركة) بحضور متعدد من الباحثين المتخصصين والسياسيين للتشاور حول قضية سياسية او مشكلة معينة^٦ .

فمراكز الأبحاث باعتبارها جزءاً من المنظومة الفكرية والعلمية والثقافية المهمة في البلاد، يمكن الاعتماد عليها في إرساء دعائم جديدة والمساعدة في بناء سياسات شاملة على أساس علمية تعتمد على تحليل المعطيات الواقعية وبناء حوار اجتماعي سياسي خلاق يعلم على تقويت عناصر الضعف وبناء أواصر جديدة مبنية على التفاهم والمحوار واعتماد الشراكة المجتمعية التي يمكن عن طريقها الوصول إلى عوامل مشتركة تخص الجميع، واحتياز الفردية في التفكير والتصرف والابتعاد عن الفشل الذي وقعت فيه الأنظمة العربية في بناء مؤسسات مستقرة^٧.

من جانب اخر ، يمكن الاشارة الى اهم الصعوبات التي تواجه العمل البحثي في المراكز ، فالبيئة المحيطة غير مشجعة لتفعيل دور مراكز الأبحاث ، فأغلب الجهات الحكومية والمؤسسات المدنية تنظر اليه بكونه مستوعب للبحوث العلمية غير مفيدة ، لكن لو استثمرت تلك الجهود البحثية من قبل المؤسسات العلمية لأصبح لها اثر واضح في ايجاد مقترنات وحلول للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية السياسية . هذه النظرة السلبية انعكست بواقع الحال على الاهتمام بواقع المراكز البحثية ، ويتبين هذا المسوال في التخصصات المالية المخصصة لها ، فواقع البحث العلمي بشكل عام لا يرتقي في أغلب الدول العربية الى ما هو عليه في دول العالم وتشير جميع الإحصائيات بأن ما تفقهه إسرائيل في مجال البحث العلمي أكثر من الانفاق العربي . وان عدد المساهمين في البحث العلمي العربي لعام ٢٠٠٧ يساوي ما هو عليه في فرنسا فقط^٨ .

^٢- مركز البحوث وصناعة التغيير ، شبكة نبأ المعلوماتية ، <http://www.lannabaa.org/lnbnews/1451154.htm>

^٣- محمد السعيد ادريس ، مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية في الصراع العربي- الإسرائيلي ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١.

^٤- هاشم حسن حسين الشهواني ، أهمية مراكز الابحاث ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ ، ص ١٢.

^٥- هزار امين ، مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة ، صحيفة العراق الالكترونية ، www.iraqnewspaper.net ، ١٩٩٥ ، ص ٨٤.

^٧- ابراهيم سعد الدين ، ومحمد السيد سليم ، كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٨٨.

وعن هذا الواقع يعلق الدكتور محمد السعيد إدريس الباحث بمركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية بقوله : "المتأمل للواقع العربي سيجد أن البيئة المحيطة غير مواتية لتفعيل دور مراكز البحث والدراسات، فأغلب الدول العربية تعانى من نقص هائل في الاستثمار في هذا المجال، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه إنفاق هامشي ونشاط ترفيي يجري إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الإقليمية والدولية، وليس من أجل تحقيق إنجازات حقيقة". واستطرد في قوله " بأن الدول العربية تفتقر إلى البيئة البحثية المناسبة، لذلك فإن ما هو موجود في الوطن العربي من مراكز ومعاهد ومؤسسات بحثية، مع ندرتها، لا يحمل أكثر من مجرد الأسماء، إلا فيما ندر، لأسباب كثيرة منها التمويل غير الكافي للعملية البحثية، ومنها أيضاً التبعية المالية والإدارية للحكومات، فأغلب مراكز البحث والدراسات العربية تابعة بشكل أو باخر للحكومات نظراً لمعرفة القطاع الخاص عن احتضان وتأسيس المراكز العلمية والبحثية، ومنها المناخ السياسي غير الموات للعملية البحثية بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكارية السلطة التي يجعل نظم الحكم سلطوية بما يكفي لتهميشه أي دور استشاري أو ترشيدية لمراكز البحث في عملية صنع القرارات وفي مقدمتها قرارات السياسة الخارجية " .^٨

وفي ضوء ما ذكر ، وبسبب هذه الخصوصيات يفتقد الوطن العربي إلى رغبة حقيقة في بناء قاعدة بحثية حيدة ، لعدم وجود إرادة جدية لفعل ذلك ، ولا قرار سيادي يدرك أهمية الإنفاق على المراكز البحثية ..

لهذه الأسباب مجتمعة، تدنت مكانة الدور المنطوي بمراكز البحث والدراسات، وتقلصت اهتمامات إنشاء مثل هذه المراكز والمؤسسات الفكرية والعلمية في الوطن العربي التي تحد نفسها أمام مشكلتين الأولى منها مأزق مجتمعي لا يعترف بمكانة العلم والعلماء والبحث العلمي، والثانية مأزق التخلف السياسي.

ومع ذلك ، لا يمكن لأي باحث او سياسي ان ينكر دور المراكز البحثية في خدمة المجتمع ، فهي مركز لإنتاج الأفكار العلمية على ان يتترجم كل ذلك الى واقع عملي لخدمة المجتمع. فالأفكار، عندما تصنع لا يتم الوقوف عند صنعها، وإنما يتم نقلها للمجتمع من ناحية ولصانع القرار السياسي من ناحية أخرى، من خلال وسائل متعددة .

وفي سياق الحديث ذاته ، عانت المراكز البحثية من جملة معوقات تحول من مساهمتها الفعالة في بناء المجتمع وخدمة صاحب القرار ، منها عدم وضوح أهدافها واليات عملها فمعظم هذه المراكز العربية لا يوجد لديها وضوح في الوظيفة، أي أنها تتصف بغياب وجود مجال معين للشخص . وبشكل تلقائي عدم وضوح الوظيفة يؤدي إلى ضياع المدف . أما عدم مقبولية هذه المؤسسات فهي بعدها عن الواقع لأنها لا تستطيع، أن تقنع المجتمع بخلاصاتها، ولا صانع القرار بتوصياتها، ولا تستطيع أن تجذب رجل الأعمال أو الإداري أو صاحب الرأسمال ، لأنها لا تستطيع أن تقدم له مصلحة، فيساهم في توقيتها. فضلاً على افتقادها للاستقلال المالي^٩ .

اما عن عدم دخول المراكز البحثية ضمن دائرة صناعة القرار الى جانب الدوائر التشريعية والدستورية ، فقد علل احد الباحثين عن ذلك بقوله " المشاكل المتعلقة بالأنظمة السياسية في الوطن العربي، حيث غياب الديمقراطية وغياب العمل المؤسسي، والتزعزعات الفردية في الحكم هي التي حالت دون دخول المراكز البحثية صناعة القرار ، كما حالة الانبهار في الوطن العربي بالمؤسسات الغربية، وعدم النقاوة والاحترام للدور الذي تقوم به المؤسسات المحلية. والمؤسسات والمراكز في الوطن العربي هي أقرب ما تكون إلى مؤسسات علاقات عامة، ولا تقوم بالدور المنوط بها كمؤسسات دراسات حقيقة، إنما تكون في بعض الأحيان غطاء لأحزاب أو جهات أو أشخاص، وتخدم أغراضهم الخاصة، وهذا يسيء إلى سمعة المؤسسات ومهنيتها. ناهيك أن الأنظمة العربية لا تقدم الدعم والتشجيع لهذه المؤسسات، هذا إن لم تلتحقها وتضيق عليها" .^{١٠}

^٨- الدكتور محمد عارف أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة ، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام ، ينظر الموضع :-

AarabSocial Science.www

^٩- وليم رو ، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠ .

^{١٠}- نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٥ .

لذلك أصبح البعض ينظر إلى المراكز البحثية بأنها أشبه ما تكون بدور النشر، كما أن المؤشرات أو الندوات التي تعقدتها تلك المراكز، تكتفي بإصدار عدد محدود من الدراسات الموضوعية أو المترجمة، وبشكل خاص من اللغة الإنجليزية، ومع أن تلك الأبحاث المنشورة تعتبر من الدراسات العلمية المحكمة، فإن أثرها في العالم العربي ما زال محدوداً للغاية.

وعليه من باب تسمية الأشياء بسميتها على قبيحة وإدخال عناصر مهمة في الثقافة العربية ورسم الأطر الصحيحة لابد من الاهتمام بـمراكز البحوث لاسيما المتخصصة في الدراسات السياسية والاستراتيجية وتقدم الدعم الكامل لها، وبناء منظمات مؤسساتية تأخذ بنظر الاعتبار ما يصدر عن هذه المراكز من دراسات وبحوث واعتمادها في الجوانب العملية ذات الصلة .

ثانياً:- صناعة القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

ان أساس عمل مراكز البحوث والدراسات هو استشاري، اي أنها تدرس مشكلة معينة من كل جوانبها، وتطرح مقترنات مختلفة حلها وترفع الخيارات الى صانع القرار، ثم يشكل صانع القرار لجنة لدراسة المقترنات، وهذه اللجنة بدورها ترفع تقريرها النهائي لصانع القرار، ثم يختار من يده القرار الحل الذي يراه مناسباً لسياساته، وهو بالطبع الحل الذي يبني على اساس ما ورد من مقترنات - او على الاقل استفاد منها- اوردها الدراسة او الدراسات التي اعدتها المراكز البحثية. ومن ثم فان المراكز البحثية عندما تدرس المشاكل فأنها لا تدرسها بقصد الدراسة فقط، وإنما لابد من ان يرتبط عملها بأهمية استثنائية يحتاجها صانع القرار، من خلال الناتج الفكري الذي قدمته مراكز البحوث الى واقع تطبيق على ارض الواقع ^{١١}.

والحقيقة ، ان صانع القرار عندما يستفيد من المقترنات التي تقدمها له مراكز البحوث والدراسات، يجب ان لا يفهم ذلك، بصيغة ان صانع القرار سيسجل تفضيله على تلك المراكز، بالقدر الذي يجب ان يقدر صانع القرار اهمية مراكز الدراسات التي افادته هي بخبرة علمائها ومثقفيها وكفاءاتها، اذ ان وضع الحلول الفعالة لمشكلة ما ليست بالعملية السهلة، وإنما تحتاج لجهد فكري فعال، وهي عملية عقلية مركبة لا يستطيع ايها كافيه القيام بها، وإنما تحتاج لرجال العلم القادرين فعلا على افادة صانع القرار بحلول عملية تسهم فعليا في ايجاد حل للمشكلة. ولذلك ، نجد ان مراكز البحوث والدراسات في الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، لا تقدم آرائها واستشاراتها مجانية، كما في الدول العربية مثلاً، ادراكا منهم بأن ما انتجوه هو جهد فكري فعال، تؤثر نتائجه في وضع الدول او امنها او علاقتها مع العالم الخارجي ^{١٢} .

وأصبح هناك دور متزايد لمراكز الأبحاث في دعم القرار نتيجة لقدرها على إجراء الدراسات التحليلية المعقمة حول المتغيرات والتطورات المحلية والدولية، واستشراف المستقبل وتوقع تطور الأحداث وطرح السيناريوهات المختلفة للتعامل معها، لذلك زاد اعتماد العديد من الحكومات، خاصة في الدول المتقدمة، على هذه المراكز التي استطاعت توليد الأفكار وطرح الحلول المبتكرة للسياسات والتحديات والظواهر المختلفة ^{١٣} .

وقد استطاعت مراكز بحثية كثيرة تحليل الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ورصد التحديات المختلفة التي تواجهه خطط التنمية والتطوير، والتبنّي بالأزمات قبل أن تندلع، وتسلیط الضوء على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على أمن الدولة، وطرح التوصيات لتجنبها، أو الحد من تأثيرها ^{١٤} .

ويمكن تعريف عملية دعم القرار بأنها عملية توفير آليات ووسائل علمية وعملية تخدم صنع واتخاذ القرار المناسب والقابل للتطبيق، مع الإسهام في توعية الرأي العام بشأن هذا القرار، ومن ثم تقبّله والمساعدة على تنفيذه ^{١٥} .

ويقدر تعلق الامر بدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإن عملية صنع القرار في الإمارات، بما فيها القرارات المتعلقة بالعملية التنموية، تتوزع بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية . وفي بعض الحالات، مثل العلاقات الخارجية والسياسات الدفاعية، هناك تقسيم واضح

^{١١}- فهد العربي الحارثي، "أزمة البحث العلمي والتنمية" ، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، ٢٠١٢، ص ٤٦.

^{١٢}- وليم رو ، المصدر السابق ، ص ١١.

^{١٣}- فهد العربي الحارثي ، المصدر السابق ، ص

^{١٤}- دبنوف قاسم علي الشهوان ، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي -إقليمياً ودولياً- ، سلسلة شؤون إقليمية ١٤ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٧ ، ص ٥٢-٥٦.

^{١٥}- نايف علي عبيد ، المصدر السابق ص ٩٦

للسلطات والصلاحيات . أما في الحالات الأخرى، فإن التقسيم أقل وضوحاً، مما يخلق حالات من الازدواجية أحياناً أخرى. وعلى المستوى الاتحادي، فإن الهيئات الدستورية المعنية بالتخاذل القرار هي المجلس الأعلى للحكام ومجلس الوزراء . وقد منحت للمجلس الوطني المجلس التشريعي الذي يتم اختيار أعضائه بالتعيين صلاحيات استشارية. ووفقاً لدستور الدولة، فإن الهيئة العليا لاتخاذ القرار هي المجلس الأعلى لحكام الإمارات ، الذي يفترض فيه أن يجتمع دورياً للتداول في القضايا الراهنة، المحلية والإقليمية والعالمية . أن واقع الأمر مختلف، حيث أن اجتماعات المجلس الأعلى أصبحت شبه نادرة، والعديد من القرارات التي تحتاج لتصديق أعضائه تتم بالتمرير . وعلى المستوى الاتحادي، فإن المؤسسة الرئيسية المعنية باتخاذ القرارات هي مجلس الوزراء الذي يجتمع أسبوعياً. ويستعين مجلس الوزراء في اتخاذ قراراته بالدراسات والتوصيات، التي تجريها وترفعها الوزارات المختصة أو اللجان الدائمة والموقعة . وتحوي بعض وزارات الدولة، مثل وزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد والتجارة، على إدارات للدراسات والبحوث تقوم بجمع الإحصاءات وتبويتها وإجراء الدراسات التطبيقية أو الميدانية ^{١٦} .

أما على المستوى المحلي ، فتتفاوت الإمارات من حيث درجة تعقيد النظم الإدارية والمالية فيها . فهناك إماراتان لديهما مجالس تنفيذية (ما يعادل مجلس الوزراء المحلي) ومجالس تشريعية (مجالس وطنية يتم اختيار أعضائها بالتعيين وليس بالانتخاب) وهاتان الإمارات هما أبوظبي والشارقة، وتوجد فيما دوائر محلية تشبه الوزارات الاتحادية، وتختص بإدارة الشؤون الداخلية للإمارة ، وذلك خارج نطاق وزارات السيادة (الخارجية والداخلية) ، إلى جانب وزارات الخدمات التي تعتبر من اختصاص السلطات الاتحادية مثل التعليم وبدرجة أقل الصحة ^{١٧} .

أما الإمارات الأخرى فتوجد لديها دوائر محلية ولكن لا ينظمها مجلس تنفيذي، ويعتمد وجود هذه الدوائر وعددتها ومدى فاعليتها على مدى توافر الموارد المالية المحلية وعلى سبيل المثال، فإن الموارد المالية المتاحة هي التي مكنت إمارة دبي من إنشاء العديد من الدوائر المحلية المعنية بالتنمية الاقتصادية والموانئ والسياحة ناهيك عن دوائر البلدية والخدمات الصحية والأمن الداخلي الذي لا يزال يدار وعمول من قبل السلطات المحلية. ويتم اتخاذ القرار المحلي من قبل حاكم الإمارة أو من ينوب عنه أو من قبل رؤساء الدوائر . وتساهم الإدارات المحلية في عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال توفير الدراسات والأبحاث والتوصيات . وتوجد في بعض تلك الإدارات أقسام لد راسات والبحوث والإحصاء، كما جلأت بعض الإمارات إلى إنشاء مراكز بحوث محلية، للمساعدة في ترشيد عملية اتخاذ القرار ^{١٨} .

ثالثاً:- مراكز البحث ولدراسات في دولة الإمارات.

كانت جامعة الإمارات - أقدم الجامعات نشأة في الإمارات - أولى الجامعات اهتماماً بالبحوث العلمية المقدمة من خلال استاذتها ، ففي التسعينيات بادرت الادارة الجامعية باستحداث برنامج تمويل البحوث العلمية الفردية أو الجماعية . وقد تطور عدد البحوث التي كانت مؤهلة لتلقي التمويل من ٢٥ بحثاً للعام الأكاديمي ١٩٩١/١٩٩٢ إلى ٨٦ بحثاً لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . وارتفعت قيمة الدعم المادي المقدم لهذه البحوث من ١٨٦,٤٥٠ درهماً عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ١,١٨٣,٣٠٢ درهماً عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ .

كما قامت الجامعة بإنشاء علاقات مع المؤسسات الحكومية ، الاتحادية والمحليه ، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، من أجل توفير التمويل اللازم للبحوث العلمية في الجامعة . ومن أوضح الأمثلة على ذلك الاتفاقية التي عقدتها الجامعة مع البرنامج الموازي (Offset) والذي يقضي باستثمار جزء من قيمة الصفقات التي تعقدها دولة الإمارات مع المؤسسات الخارجية في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة . إلا أن المساهمة الأوضح لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات هي مساهمة بعضهم ، من خلال التعاون مع مؤسسات حكومية اتحادية أو محلية، لتأسيس أو إدارة مراكز بحوث أو دوائر بحوث ودراسات في تلك المؤسسات . وقد احتلت بعض هذه المراكز أدواراً متقدمة في عملية البحث والنشر العلميين، وفي عقد الدورات والندوات والمؤتمرات، وكذلك في خدمة عملية اتخاذ القرار في الدولة ^{٢٠} .

^{١٦}- المصدر نفسه ، ص ١١ .

^{١٧}- محمد ماجد خشبة ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

^{١٨}- مهدى شحادة وصالح بكر الطيار ،دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، مركز الدراسات العربي - الأوروبي ، باريس ، ١٩٩٩ .
- ينظر الموقع :- www.sciencepo.fr/en/node/9667

^{١٩}- المصدر نفسه .

^{٢٠}- مدونح انيس فتحي ، الإمارات الى اين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٠ .

في الوقت الذي، حصل التمويـل الاقتـصادي لـدولـة الـإمـارات الـعـربـيـة الـمـتـحـدة تـرـابـدـت اـعـدـادـ المـراـكـزـ الـبـحـثـيـةـ بـشـكـلـ مـلـحوـظـ مـاـ جـعـلـهـاـ تـعـانـيـ مـنـ تـنـافـسـ المـراـكـزـ عـلـىـ مـوـارـدـ مـالـيـةـ مـحـدـودـةـ وـكـذـلـكـ عـلـىـ عـدـدـ قـلـيلـ مـنـ الـخـبـرـاءـ وـالـمـهـمـيـنـ بـقـضـائـاـ التـنـمـيـةـ .ـ وـمـقـعـتـ تـلـكـ المـراـكـزـ بـالـصـفـةـ الـحـكـومـيـةـ .ـ

وـالـتـبـعـيـةـ لـلـمـؤـسـسـاتـ الـحـكـومـيـةـ توـفـرـ مـزاـياـ لـمـراـكـزـ الـبـحـوثـ ،ـ كـمـ أـكـمـاـ تـشـكـلـ عـقـبـاتـ فـيـ سـبـيلـ أـدـائـهـ لـمـهـامـهـاـ وـوـظـائـفـهـاـ .ـ فـالـعـلـاقـةـ مـعـ الـحـكـومـةـ توـفـرـ تـمـوـيـلـ الـلـازـمـ لـأـدـاءـ الـمـرـكـزـ لـوـظـائـفـهـ ،ـ دـوـنـ الـخـضـوعـ لـمـسـاوـمـاتـ وـضـغـطـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ .ـ كـمـ أـنـ الـعـلـاقـةـ مـعـ الـمـؤـسـسـةـ الـحـكـومـيـةـ تـجـعـلـ الـدـرـاسـاتـ وـالـتـوـصـيـاتـ أـكـثـرـ تـصـاقـاـ بـيـنـهـ الـعـمـلـ ،ـ وـرـمـاـ أـكـثـرـ قـبـلـاـ تـمـخـذـ الـقـرـارـ السـيـاسـيـ وـالـاـقـتـصـادـيـ .ـ نـاهـيـكـ عـنـ أـنـ الصـفـةـ الـرـسـمـيـةـ لـمـؤـسـسـةـ الـبـحـثـ يـسـهـلـ عـلـيـهـاـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـبـيـانـاتـ وـالـمـعـلـومـاتـ وـالـإـحـصـاءـاتـ .ـ^{٢١}

وـفـيـ الـمـقـابـلـ ،ـ فـيـ الـصـفـةـ الـحـكـومـيـةـ قـدـ تـنـعـزـ مـنـ مـرـكـزـ الـبـحـوثـ أـهـمـ مـكـوـنـاتـهـ ،ـ وـهـيـ الـحـرـيـةـ فـيـ الـبـحـثـ وـالـتـفـكـيرـ وـالـإـبـدـاعـ فـيـ اـيجـادـ الـخـلـولـ ،ـ وـوـضـعـ الـسـيـنـارـيـوهـاتـ الـخـمـلـةـ .ـ وـقـدـ تـقـعـ مـرـكـزـ الـبـحـوثـ فـيـ صـرـاعـ بـيـنـ الرـغـبـةـ فـيـ الـمـحـصـولـ عـلـىـ رـضـىـ الـمـسـؤـولـ الـأـوـلـ وـبـيـنـ الـأـدـاءـ الـكـفـءـ وـغـيـرـ الـمـتـحـيـزـ لـهـذـاـ الـجـانـبـ اوـ ذـلـكـ .ـ وـالـعـمـلـ تـحـتـ الـمـظـلـةـ الـحـكـومـيـةـ قـدـ يـجـعـلـ الـمـؤـسـسـةـ الـبـحـثـيـةـ تـخـضـعـ لـخـصـائـصـ الـجـرـاءـاتـ الـحـكـومـيـةـ ،ـ مـاـ يـفـقـدـ الـمـؤـسـسـةـ حـيـوـيـهـاـ وـقـدـرـتـهـاـ عـلـىـ الـتـعـاـلـمـ مـعـ الـأـحـدـادـ وـالـتـطـوـرـاتـ بـسـرـعـةـ وـفـاعـلـيـةـ .ـ كـمـ أـنـ الـعـلـاقـةـ مـعـ الـحـكـومـةـ قـدـ تـجـعـلـ بـعـضـ اوـ مـعـظـمـ الـدـرـاسـاتـ الـتـيـ تـقـومـ بـهـذـهـ الـمـرـكـزـ مـحـدـودـةـ الـتـدـاـولـ اوـ بـعـيـدةـ عـنـ مـتـنـاـولـ الـجـمـهـورـ اوـ ذـوـيـ الـاختـصـاصـ وـالـاـهـتمـامـ .ـ^{٢٢}

كـمـ أـنـ عـدـمـ وـجـودـ تـنـسـيقـ بـيـنـ هـذـهـ الـمـؤـسـسـاتـ ،ـ وـتـكـارـهـاـ فـيـ الـدـوـائـرـ ذاتـ الصـبـغـةـ الـواـحـدـةـ قـدـ يـؤـديـ إـلـىـ تـشـتـيـتـ جـهـودـ التـنـمـيـةـ ،ـ وـذـلـكـ بـسـبـبـ وـجـودـ اـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ مـخـتـلـفـةـ لـكـلـ إـمـارـةـ ،ـ وـبـيـنـ الـإـمـارـاتـ مـنـ جـهـةـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـاـتـخـادـيـةـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـيـ .ـ مـثالـ ذـلـكـ الـمـوـاـقـفـ الـتـيـ تـبـيـنـاـهـاـ دـوـائـرـ التـنـمـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـالـتـرـكـيـةـ السـكـانـيـةـ وـسـيـاسـاتـ سـوقـ الـعـمـلـ وـالـاـسـتـثـمـارـ الـأـجـنـيـ ،ـ وـحـرـيـةـ غـيـرـ الـمـوـاطـنـيـنـ فـيـ تـمـلـكـ الـمـشـرـوـعـاتـ اوـ الـعـقـارـاتـ .ـ^{٢٣}

جدول رقم (١)

مراكز البحث والدراسات في دولة الإمارات العربية المتحدة

أسم المؤسسة/ الدائرة	سنة التأسيس	البعية	عدد الباحثين المتخصصين	عدد العاملين	مجالات النشاط البحثي
1/ الشعبة الاقتصادية والاحصائية دائرة التخطيط / أبوظبي	1962	حكومية	25	180	اقتصادية
2/ ادارة البحث والمعلومات / المجلس الوطني الاتحادي	1972	حكومية	3		كافـةـ الـمـجاـلـاتـ
3/ ادارة الدراسات والتخطيط / دائرة التنمية دبي	1992	حكومية	14	215	اقتصادية واستراتيجية
4/ ادارة البحث والدراسات / معهد	1982	مشترك	6	35	اقتصادية

^{٢١} - مهدي شحادة وصالح بكر الطيار ، المصدر السابق

^{٢٢} - عبدالرازق فارس الفارس ، مراكز البحث وصناعة القرار ، مركز الوثائق والبحوث ، ابوظبي ٢٠٠٢ ، ص ٦٢

^{٢٣} - المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

دور مراكز البحث والدراسات الاستشاري في صنع القرار السياسي (دولة الامارات العربية المتحدة ... انموذجا) .
أ.م.د. صبا حسين مولى

					الامارات للدراسات المصرفية والمالية
اقتصادية			حكومية	1981	5/قسم الدراسات و الاحصاء دائرة التنمية الاقتصادية الشارقة
اقتصادية اجتماعية استراتيجية			حكومية	1973	6/قسم الاحصاء والخطيط وزارة التخطيط
اقتصادية استراتيجية		3	حكومية		7/ادارة البحث والدراسات الاقتصادية/ وزارة الاقتصاد والتجارة
كافحة الدراسات الداعمة لاتخاذ القرار	27	7	حكومية		8/مركز دعم اتخاذ القرار شرطة دبي
اقتصادية	9	4	حكومية	1994	9/ادارة البحث والعلاقات الدولية / جمارك دبي
اقتصادية			حكومية		10/دائرة البحث والاحصاء/ مصرف الامارات المركزي/ الشارقة
كافحة المجالات			حكومية	1999	11/مركز زايد للتسيق والمتابعة/ ابو ظبي
اقتصادية	48	3	مشترك	1982	12/قسم الخدمات الائتمانية/ مصرف الامارات الصناعي
اقتصادية سياسية			حكومية		13/ادارة البحث والدراسات/ ديوان ولي عهد ابو ظبي
اجتماعية امنية	12	7	حكومية	1992	14/مركز البحث والدراسات الشرطية/ شرطة ابو ظبي
اقتصادية سياسية استراتيجية	7	5	خاص	1999	15/وحدة الدراسات/ دار ال الخليج للصحافة والطباعة والنشر
اقتصادية اجتماعية	14	4	حكومية	1980	16/مركز المعلومات

سياسية					للدراسات والبحوث جريدة البيان
اقتصادية	١١٤	٥	حكومية	١٩٦٥	١٧/ ادارة البحث والدراسات/ غرفة تجارة وصناعة دبي
اقتصادية	٥	٣	حكومية	١٩٩٥	١٨/ مركز البحث والتوثيق/ اتحاد غرف الصناعة والتجارة في الدولة
اقتصادية اجتماعية سياسية استراتيجية	١٥٠	٥٠	حكومية	١٩٩٤	١٩/ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ أبو ظبي
اقتصادية استراتيجية احصائية	٢٣	٣	حكومية	١٩٨١	٢٠/ هيئة البحث والمتابعة/ الدائرة الاقتصادية في رأس الخيمة

❖ جمال سند السويدي ، دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار، "دراسات استراتيجية" ، ابوظبي ، ٢٠١٢ ، ص ٩٨ .

الخاتمة

وهناك حقيقة لابد من الاشارة اليها ، بان المهام الاساسية للمراكز البحثية هي المعرفة والتوعية ، و رسم السياسات الاستراتيجية بعيدة المدى والمتوسطة والقريبة وكذلك صنع القرار ، وأنه بلا شك الدول الراسدة وحتى الناشئة منها ، تعتمد على دراسة وتحليل المشاكل والازمات وما يخرج عنها من توصيات للاستفادة منها على أرض الواقع . لذا عندما يتلقى مستوى البحوث والدراسات على قائمة التهديدات وقائمة المخاطر ، تخرج هذه البحوث على شكل أهداف ، وهذه الأهداف تخرج على شكل معاور بحثية يجري إغاثتها بحثياً وتحليلياً وكذلك الخروج بـ "الخريطة المعرفية" التي تحاكي طبيعة المشاكل الحالية ، وبالتالي يخرج بحزمة من الاستنتاجات المقرونة بوصيات وهذا هو جوهر عمل مراكز الدراسات والباحثين .

ساهمت المراكز البحثية في دولة الامارات العربية المتحدة بشكل مباشر في خدمة المجتمع واصحاب القرار السياسي ، من خلال دراساتهم البحثية التي سلطت لخدمة عملية التنمية على مستوى الدولة أو على مستوى الإماراة . وترواحت هذه المساهمة بين القيام بأنشطة تنصب أساساً في عملية اتخاذ القرار ، أو خدمة جمهور . والمحظيين من العلماء والباحثين ، من خلال المؤتمرات والندوات والدراسات المتخصصة أو توفير قواعد البيانات . والصفة الأساسية لمراكز البحث في الإمارات هي تعدديتها المراكز ، الامر الذي يتطلب إيجاد قنوات للتتنسيق ، لمنع التكرار وللقيام بمشروعات مشتركة ، أو على الأقل لضمان عدم قيام أنشطة رئيسية في أوقات متضاربة ..

المصادر

- ابراهيم سعد الدين، ومحمد السيد سليم ،كيف يصنع القرار في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٥ .
- جمال سند السويفي ،دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار ،"دراسات استراتيجية" ، ابوظبي ، ٢٠١٢ ،
- عبدالرزاق فارس الفارس ،مراكز البحث وصناعة القرار ، مركز الوثائق والبحوث ، ابوظبي ٢٠٠٢ .
- فهد العربي الحارثي ، "أزمة البحث العلمي والتسمية" ، مركز أسيار للدراسات والبحوث والإعلام ،الرياض ، ٢٠١٢ .
- محمد السعيد ادريس ،مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية في الصراع العربي - الاسرائيلي ، عام ٢٠١٥ ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١ .
- محمد ماجد خشبة ، نظم دعم القرار ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة ، ١٩٩٥ .
- ممدوح انيس فتحي ، الامارات الى اين ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابوظبي ، ٢٠٠٥ ،
- نايف علي عبيد ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ٢٠٠٣ ،
- د.نوفل قاسم علي الشهوان ، اتجاهات النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي -إقليمياً ودولياً- ، سلسلة شؤون إقليمية ١٤ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠٧ .
- وليم رو ، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٢ .
- هاشم حسن حسين الشهواطي ، أهمية مراكز الابحاث ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ .

شبكة الانترنت

- مركز البحث وصناعة التغيير ، شبكة نبأ المعلوماتية ،<http://www.llannabaa.org/lbnnews/1451154.htm>
- محمد عارف أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة ، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام ، ينظر الموقع :
www.ArabSocial.Science
- مهدي شحادة وصالح يكر الطيار ،دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، مركز الدراسات العربي - الاوروبي ، باريس ، ١٩٩٩ . ينظر الموقع :
www.sciencepo.fr/en/node/9667
- هزار امين ،مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة ، صحيفة العراق الالكترونية ،www.iraqnewspaper.net .